

Distr.: General
7 July 2023
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الثامنة والعشرون
دورة المجلس، الجزء الثاني
كينغستون، 10-21 تموز/يوليه 2023
البند 14 من جدول الأعمال
تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة
في دورتها الثامنة والعشرين

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الثاني من دورتها الثامنة والعشرين

إضافة

أولا - مقدمة

1 - عُقد الجزء الثاني من الدورة الثامنة والعشرين للجنة القانونية والتقنية التابعة للسلطة الدولية لقااع البحار في الفترة من 28 حزيران/يونيه إلى 7 تموز/يوليه 2023. وشارك في الاجتماعات ما مجموعه 33 عضواً. وساهم كل من أدولفو مايسترو غونزاليس ومالكولم كلارك ومارك ألكوك في النظر في بنود جدول الأعمال عبر البريد الإلكتروني. وجريا على الممارسة السابقة، شاركت بيكي هيتشين في الاجتماعات بصفتها مرشحة رشحتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للانتخاب لملء شاغر في اللجنة.

2 - وفي 6 تموز/يوليه، رشحت اللجنة، عملاً بالمادة 19 (2) من نظامها الداخلي⁽¹⁾، ميشيل ووكر لتمثيلها في الجلسات المقبلة للمجلس، وللدرد، بناء على دعوة من المجلس، على الأسئلة عندما تكون هناك مسألة بالغة الأهمية أو التعقيد تتصل بعمل اللجنة قيد النظر.

(1) ISBA/6/C/9، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190723 190723 23-13299 (A)



ثانياً - أنشطة المتعاقدين

ألف - تنفيذ برامج التدريب في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

3 - في 28 حزيران/يونيه، استمعت اللجنة إلى إحاطة عن حالة برامج تدريب المتعاقدين. ومنذ آذار/مارس 2023، نُفذت بنجاح إجراءات إلحاق مرشحين اثنين من الدول النامية ببرامج التدريب؛ وتوجد إجراءات إلحاق 25 مرشحاً ببرامج التدريب قيد التنفيذ بينما يوجد 23 مرشحاً في انتظار تنفيذ تلك الإجراءات⁽²⁾.

4 - وأشارت اللجنة إلى أهمية برامج تنمية القدرات والتدريب في بناء الخبرات المستدامة للدول الأعضاء. وناقشت أهمية برنامج التدريب عموماً، باعتباره أحد برامج وأنشطة ومبادرات تنمية القدرات التي تنفذها السلطة كجزء من استراتيجية تنمية القدرات التي اعتمدها الجمعية في عام 2022⁽³⁾، فضلاً عن قيمته فيما يتعلق بإنشاء مجموعة من الخبراء من الدول النامية. ولاحظت اللجنة أيضاً الجهود التي تبذلها الأمانة لإنشاء شبكة من الخريجين تضم المتدربين السابقين في برنامج التدريب المقدم من المتعاقدين، وطلبت تقديم معلومات مستكملة عن هذه المبادرة في الدورة التاسعة والعشرين.

5 - وتواصلت اللجنة التركيز على تطبيق المهارات والآفاق المتاحة للمتدربين بعد برامج التدريب لضمان التطوير المهني الشامل. وناقشت اللجنة الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في بحوث أعماق البحار، وذلك لأغراض منها على وجه التحديد تعزيز الجهود التي تبذلها السلطة والمتعاقدون معها للنهوض بتمكين المرأة واضطلاعها بدور قيادي في مجال البحث العلمي البحري.

6 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أنه منذ آذار/مارس 2023، تعهد عدد متزايد من المتعاقدين⁽⁴⁾ بتخصيص 50 في المائة من فرص التدريب لديهم للنساء المؤهلات وحثوا المتعاقدين الذين لم ينضموا بعد إلى هذا التعهد على القيام بذلك. وناقشت اللجنة عملية اختيار برنامج تدريب المتعاقدين وعوامل من قبيل التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي في تقييم المرشحين، فضلاً عن ضرورة كسر الحواجز عن طريق تحقيق التوازن عند النظر في عوامل مثل السن والمستوى الوظيفي بغية إيجاد فرص للشابات في المهن العلمية.

7 - واستناداً إلى توصيات الفريق الفرعي المعني بالتدريب، اختارت اللجنة في الفترات الفاصلة بين الدورات 17 مرشحاً لبرامج التدريب المقدمة بموجب عقود الاستكشاف المبرمة مع المتعاقدين الخمسة التالية أسماؤهم: شركة Global Sea Mineral Resources NV، ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار،

(2) ISBA/28/LTC/4 و ISBA/28/LTC/6.

(3) ISBA/27/A/11.

(4) المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا، وشركة جامايكا المحدودة للمعادن الزرقاء (Blue Minerals Jamaica Limited)، وشركة بحوث الموارد المعدنية، ش.م. (Companhia de Pesquisa de Recursos Minerais S.A.) (متعاقد سابق مع السلطة الدولية لقاع البحار)، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات (Deep Ocean Resources Development Co. Ltd)، ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار، وشركة ماراوا المحدودة للبحوث والاستكشاف (Marawa Research and Exploration Ltd.)، وشركة ناورو المحدودة لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Incorporated)، وشركة تونغا المحدودة للتعدين البحري (Tonga Offshore Mining Limited)، وشركة المملكة المتحدة المحدودة لموارد قاع البحار (UK Seabed Resources Limited).

وشركة Beijing Pioneer Hi-Tech Development Corporation، ومنظمة إنترأوشنميتل المشتركة، وجمهورية كوريا.

8 - وفي 5 تموز/يوليه، واستنادا إلى توصيات الفريق الفرعي المعني بالتدريب، اختارت اللجنة 15 مرشحا للبرامج المتبقية التي يقدمها المتعاقدون الأربعة التالية أسماؤهم: الشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات (Deep Ocean Resources Development Co. Ltd)، والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا، وشركة تونغنا المحدودة للتعدين البحري (Tonga Offshore Mining Limited)، وشركة ناورو المحدودة لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Incorporated).

9 - وفي 6 تموز/يوليه، شاركت اللجنة في الحفل الرابع لتقديم شهادة نهاية التدريب لتكريم 29 متدربا أتموا بنجاح برامج التدريب التي قدمها المتعاقدون في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2022. وكان الفائزون - سبع نساء و 22 رجلا - من 14 دولة نامية⁽⁵⁾. وتنتهي اللجنة على المتعاقدين لما يبذلونه من جهود متواصلة لتوفير التدريب لصالح المرشحين من الدول النامية.

باء - التقارير السنوية للمتعاقدين

10 - نظرت اللجنة خلال الجزء الثاني من دورتها الثامنة والعشرين في 30 تقريرا سنويا عن الأنشطة التي اضطلع بها المتعاقدون في عام 2022، فُدمت عملا بالبند 10 من الشروط القياسية لعقود الاستكشاف. وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة لما قدمته من دعم في تقييم التقارير السنوية.

11 - وجريا على الممارسة السابقة، أنشأت اللجنة ثلاثة أفرقة عاملة لاستعراض الجوانب القانونية والمالية والتدريبية، والجوانب الجيولوجية والتكنولوجية، والجوانب البيئية للتقارير السنوية. وخصّصت اللجنة خمسة من أصل ثمانية أيام من الاجتماعات (في 30 حزيران/يونيه وفي الفترة من 3 إلى 6 تموز/يوليه) للنظر في التقارير السنوية داخل الأفرقة العاملة.

12 - وإضافة إلى التعليقات التي أبدتها اللجنة بشأن كل تقرير تحديداً، والتي سيحيلها الأمين العام إلى فرادى المتعاقدين، أبدت اللجنة التعليقات العامة الوارد ببيانها أدناه.

الجوانب القانونية والمالية والتدريبية

13 - اعترفت اللجنة بأن المتعاقدين قدموا عموماً ردوداً على الأسئلة التي أثارها خلال السنة السابقة. ولاحظت أيضاً أنهم امتثلوا لنماذج الإبلاغ ذات الصلة وأنهم التزموا إلى حد كبير بالموعد النهائي لتقديم التقارير السنوية. وتكررت اللجنة المتعاقدين الذين تخلفوا عن الموعد النهائي بضرورة كفالة تقديم التقارير السنوية في حينها في المستقبل، وفقاً للوائح المعمول بها.

14 - وفي حين أن معظم المتعاقدين قد امتثلوا لخطط عملهم، لاحظت اللجنة مع القلق أن بعضهم لم ينفذ بعد أنشطة الاستكشاف المتفق عليها معهم وطلبت إليهم تقديم تفاصيل إلى اللجنة توضح سبب عدم إحراز تقدم في هذا الصدد. وأثنت اللجنة على المتعاقدين لما اتخذوه من مبادرات في مجال التعاون الدولي

(5) بما في ذلك إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وثمانية من أقل البلدان نمواً، وأحد البلدان النامية غير الساحلية، وبلد واحد يعد من الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن أقل البلدان نمواً في آن واحد.

وما بذلوه من جهود بغية التعاون فيما بينهم. غير أنها لاحظت أن هذه المبادرات ينبغي ألا تكون بديلا عن التزام المتعاقدين بالقيام بأنشطة الاستكشاف وفقا لشروط عقودهم.

15 - وأعربت اللجنة عن قلقها لأن بعض المتعاقدين أشاروا في تقاريرهم السنوية إلى أن غياب إطار تنظيمي للاستغلال قد أدى إلى حالة من الغموض القانوني وشكل عقبة أمام المضي قدما في جوانب معينة من خطط عملهم، ونتيجة لذلك فهم يعترضون الحد من الجهود المبذولة والتركيز أساسا على أعمال الدراسات المكتتبية. وفي ضوء ذلك، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يبلغ المتعاقدين المعنيين بهذه الشواغل وأن يطلب إليهم تحديد الأسباب القانونية لرفض جوانب معينة من خطط عملهم وأسباب التعديلات المقترحة في غياب التشاور مع السلطة على النحو الواجب. وبينما ستواصل اللجنة رصد عمل هؤلاء المتعاقدين، في ظل توقع الاضطلاع بأعمالهم وفقا للالتزامات كل منهم، تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس إلى هذا الشاغل.

16 - ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من تعطل أنشطة التدريب بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قام العديد من المتعاقدين، بعد التشاور مع الأمانة، بتعديل خططهم التدريبية وأحرزوا تقدما كبيرا في توفير فرص التدريب. وأشارت اللجنة إلى أنه من بين 98 من فرص التدريب في عام 2022، حُصِّصت 28 فرصة (29 في المائة) للنساء، على أن معدل الاختيار المتوقع يبلغ 65 في المائة بحلول نهاية عام 2023. ولاحظت اللجنة مع التقدير انضمام متعاقدين اثنين آخرين إلى التعهد بتخصيص 50 في المائة من فرص التدريب لديهما للنساء المؤهلات، في إطار مشروع إشراك المرأة في بحوث أعماق البحار، وحثت المتعاقدين الذين لم ينضموا بعد إلى التعهد بزيادة عدد المترشحات المؤهلات على أن يفعلوا ذلك. وتم تشجيع المتعاقدين الذين كانت لديهم فرص تدريب مؤجلة إلى غاية عام 2024 على بذل الجهود اللازمة لتأمين تلك الفرص.

17 - ولاحظت اللجنة مع الأسف أن أحد المتعاقدين لم يوفر أي فرص للتدريب طوال فترة العقد المبرم معه. وإذ لاحظت اللجنة الصعوبات التي واجهها المتعاقد، طلبت إليه مع ذلك أن يفي بالتزاماته وفقا لخطة عمله وأن يقدم معلومات إلى الأمانة عما يعترض القيام به في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن.

18 - ولاحظت اللجنة أن مستويات الإنفاق بالنسبة لبعض المتعاقدين كانت أقل بكثير مما كان مقدرا، ودكرت الدول التي لم تقدم بعد تفسيرات لهذه الفروق بأن تفعل ذلك. وأشار استعراض إلى أن النفقات الفعلية التي تكبدها المتعاقدون كانت أقل مما كان مقررا في السنة التقويمية 2022 وإلى تراجع نفقاتهم التراكمية على برنامج أنشطتهم في فترة السنوات الخمس الحالية. ومن بين 14 متعاقدا (47 في المائة) أنفقوا أقل مما كان مقررا في عام 2022 وتراجعت نفقاتهم التراكمية في فترة الخمس سنوات الحالية، نقص إنفاق 9 متعاقدين بمقدار يزيد على 30 في المائة في عام 2022. ولاحظت اللجنة أيضا أنه على الرغم من أن النفقات ظلت أقل مما كان متوقعا بالنسبة لبعض المتعاقدين، فقد أدخلت تحسينات مشجعة مقارنة بالسنوات السابقة. وفي المقابل، وفي تطور إيجابي، تكبد بعض المتعاقدين نفقات أكبر بكثير مما كان متوقعا.

الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية

19 - أقرت اللجنة بأن آثار جائحة كوفيد-19 على نشاط الاستكشاف قد انخفضت، كما يتضح من عدد الرحلات البحرية التي أجريت. وأشارت إلى أن المتعاقدين نفذوا 23 حملة استكشافية في عام 2022، أي ما يعادل عدد الرحلات البحرية التي أجريت في عام 2021. وبلغ إجمالي عدد الرحلات البحرية في السنوات الخمس الماضية (من عام 2018 إلى عام 2022) 103 رحلات، وهو يتراوح بين 14 رحلة في

عام 2020 بسبب الجائحة و 23 رحلة في عامي 2021 و 2022. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للاتجاه نحو العودة إلى مستويات نشاط الاستكشاف قبل الجائحة.

20 - ولاحظت اللجنة أن بعض المتعاقدين لم يمتثلوا لجميع الشروط الواردة في الوثيقتين ISBA/21/LTC/15 و ISBA/21/LTC/15/Corr.1، ولا سيما تلك الواردة في الفرع الثالث المتعلق بنتيجة أعمال الاستكشاف، مثل متطلبات مسار السفينة وقياس الأعماق. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت أنه بالنسبة لمعظم المتعاقدين، ينبغي تحسين تقديم البيانات الرقمية باستخدام نماذج قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData).

21 - وفيما يتعلق بأنشطة استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، لاحظت اللجنة أن هناك فرقا كبيرا بين المتعاقدين في درجة التقدم المحرز في تطوير التكنولوجيا الخاصة بالتعدين والمعالجة. وأشارت إلى أن بعض المتعاقدين نجحوا في اختبار المكونات في البحر، بينما لا يزال آخرون يقومون بإعداد التصاميم المفاهيمية لنظم التعدين. ولم يقدم بعض المتعاقدين معلومات عن تكنولوجيا التعدين. وطلبت اللجنة إلى المتعاقدين أن ينظروا في التعاون أو التآزر مع متعاقدين آخرين في تطوير نظم التعدين والتكنولوجيا الخاصة بالمعالجة.

22 - ولاحظت اللجنة أن تقارير بعض المتعاقدين عن نتائج تحليلات ودراسات العينات التي جمعت في السنوات السابقة لم تشر إلى مصادر محددة للبيانات المتعلقة بالسنة التي تمت فيها الرحلة البحرية، وطلبت إلى هؤلاء المتعاقدين تقديم معلومات وفقا للشروط المبينة في الوثيقتين ISBA/21/LTC/15 و ISBA/21/LTC/15/Corr.1. ولاحظت كذلك أن الردود التي قدمها المتعاقدون على الأسئلة المتعلقة بالجوانب الجيولوجية والتقنية التي أثرت في التقارير السابقة كانت مرضية.

23 - وطلبت اللجنة إلى المتعاقدين الذين شارفت عقودهم على الانتهاء أن يقدموا معلومات عن استراتيجياتهم للتخصير لمرحلة الاستغلال، على النحو المبين في مقرر المجلس ISBA/21/C/19 وفي الفقرة 9 من الفرع 1 من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982.

24 - وشجعت اللجنة المتعاقدين على المساهمة ببيانات قياس الأعماق في مبادرة Area 2030 التي وضعتها السلطة، التي يتمثل الغرض منها في تجميع كل بيانات قياس الأعماق الواردة من المتعاقدين فيما يخص مختلف مناطق المحيطات بهدف تيسير رسم خرائط كاملة لقاع المحيطات على الصعيد العالمي بحلول عام 2030.

الجوانب البيئية

25 - أشارت اللجنة إلى أنه في عام 2022، وبسبب الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19، ركز بعض المتعاقدين على الدراسات المكتبية مثل التحليلات المخبرية. ولاحظت أن تقييم الأثر البيئي والرصد المستمر لأثر اختبارات التعدين التجريبية التي يجريها المتعاقدون أمر مشجع للغاية، وسيكون من المفيد فهم أثر اختبارات التعدين على بيئة أعماق البحار وعلى إنشاء النظم التنظيمية.

26 - كما أشارت الهيئة إلى أن العديد من تعليقاتها على التقارير السنوية لعام 2022 كانت مماثلة لتلك التي وردت في استعراضات التقارير السنوية السابقة وأن بعض المتعاقدين لم يمتثلوا للطلبات الواردة في تلك

التعليقات. ولاحظت أن تعليقات قد أبديت مرارا بشأن نطاق وشكل التقارير السنوية، والتحليلات المطلوبة، ونتائج التحليلات. ومن بين المسائل ذات الصلة في هذا الصدد ما يلي:

(أ) في إحدى الحالات التي حصل فيها أحد المتعاقدين على تراخيص لمنطقتين من مناطق عقود الاستكشاف إلا أنه أجرى أعمال الاستكشاف والدراسات الأساسية الخاصة بأحد العقدين فقط، كان هناك تداخل كبير بين التقريرين السنويين. فينبغي إبقاء الأنشطة المضطلع بها في كل منطقة من مناطق العقود منفصلة، وعدم الإبلاغ عنها في ضوء منطقة أخرى؛

(ب) قصر بعض المتعاقدين أعمالهم الاستكشافية ودراساتهم البيئية المرجعية على جزء محدود من منطقة عقد الاستكشاف الخاص بهم. وبموجب العقد، يلزم إجراء أعمال الاستكشاف والدراسات الأساسية في جميع أنحاء المنطقة المشمولة بعقد الاستكشاف؛

(ج) أبلغ بعض المتعاقدين عن خطة العمل للمشاريع العلمية المضطلع بها داخل المناطق المشمولة بعقودهم أو بالقرب منها. وينبغي عرض الأعمال من هذا القبيل في تذييلات التقرير بدلا من متن التقرير، حيث قد يبدو أن المتعاقد كان مشاركا فيها بشكل مباشر؛

(د) لم يستخدم بعض المتعاقدين النماذج المنقحة (انظر ISBA/21/LTC/15/Corr.1) لتقديم البيانات الرقمية الخام إلى الأمانة.

27 - وتوصي اللجنة بما يلي:

(أ) ينبغي أن يتعاون المتعاقدون لتقاسم مكثبات صور الأنواع، كما حدث فيما يخص منطقة كلاريون - كليبرتون، وذلك من أجل تحسين الاتساق عند تحديد الأنواع البيولوجية والبيانات الإقليمية على نطاق أوسع؛

(ب) في الحالات التي يستخدم فيها المتعاقدون معايير وضعت خارج نطاق معايير السلطة، يشجّعون على التعاون في إعداد جدول مقارنة لمتطلبات المعايير المستخدمة في دراساتهم البيئية والتوصيات الواردة في الوثيقة ISBA/25/LTC/6/Rev.2؛

(ج) ينبغي أن يتضمن برنامج الأنشطة للسنة التالية تفاصيل كافية لكي تقم اللجنة الأداء أثناء تقييمها للتقرير الخاص بالسنة التالية؛

(د) تعرب اللجنة عن تقديرها لأن أحد المتعاقدين أدرج النظر بشكل طوعي في المناطق ذات التنوع البيولوجي المرتفع أو الحيوانات المتوطنة في عمليات التخلي التي يضطلع بها. وإذا كان متعاقدون آخرون يفكرون في اتباع هذا النهج، فإن اللجنة تشجعهم على إدراج هذه المعلومات في تقاريرهم السنوية.

28 - ونظرت اللجنة في طلب المجلس تحديد أسماء المتعاقدين الذين استجابوا استجابة غير كافية، أو لم يستجيبوا، للدعاءات الموجهة من المجلس لمعالجة المسائل المثيرة للقلق في سياق تنفيذ خطط عملهم. وفي هذا الصدد، ولمعالجة المسائل على نحو واف لدى النظر في التقارير السنوية، حددت اللجنة عددا من الاتجاهات العامة التي تتطلب مزيدا من النظر فيما يتعلق بأداء المتعاقدين، على النحو المبين في الفقرات السابقة.

29 - وبعد أن وضعت اللجنة في اعتبارها الجوانب القانونية المرتبطة بتحديد أسماء المتعاقدين، وافقت على مواصلة نظرها في هذه المسألة، بما في ذلك عن طريق تحديد معايير لتحديد أسماء المتعاقدين في غضون فترة ما بين الدورات، حالما يرد المتعاقدون على التعليقات والأسئلة التي صيغت عند استعراض التقارير السنوية للسنة الجارية، بهدف تلبية طلب المجلس. وقررت اللجنة أن تنظر في المسألة خلال الجزء الأول من الدورة التاسعة والعشرين، بهدف تحديد أسماء المتعاقدين الذين لم يستجيبوا أو استجابوا استجابة غير كافية خلال دورة الإبلاغ المقبلة.

30 - وبالإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في مذكرة أعدتها الأمانة لتيسير الحوار بين اللجنة والمتعاقدين بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ خطط عملهم، الأمر الذي يمكن أن يساهم إسهاماً كبيراً في تحسين أداء المتعاقدين وتزويد المجلس بمعلومات أفضل وفي الوقت المناسب. ويمكن إجراء هذا الحوار عقب الاستعراض الأولي للتقارير السنوية أو، حسب الاقتضاء، الاستعراضات الدورية التي تجربها الأمانة وعلى أساس نهج يتناول كل حالة على حدة.

31 - وبالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة طلباً من أحد المتعاقدين للنظر في إيجاد وسيلة للتواصل بانتظام مع المتعاقدين، لكي يتسنى لهم المضي قدماً في مشاريعهم بما يتماشى مع توقعات اللجنة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ستجري اللجنة هذا الحوار في سياق النظر في التقارير السنوية، على أساس كل حالة على حدة، باعتبارها فرصة لمتابعة التقدم الذي يحرزه متعاقدون معيّنون في تنفيذ أنشطتهم في مجال الاستكشاف، فضلاً عن الشواغل التي جرى تحديدها عند استعراض التقارير السنوية لبعض المتعاقدين.

جيم - التخلي عن المناطق المشمولة بعقود استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت

32 - في 28 حزيران/يونيه، أحاطت اللجنة علماً بالإخطار بالتخلي عن ثلث القطاع المخصص لوزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي بموجب عقد استكشاف قشرة المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت الموقع معها.

33 - وفي اليوم نفسه، استعرضت اللجنة طلباً من حكومة الهند ووافقت على توصية المجلس بالموافقة على تأجيل موعد التخلي عن أجزاء من القطاع بموجب عقد استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات الموقع معها. والمعلومات المقدمة كمبرر للطلب متاحة في الوثيقة ISBA/28/LTC/7.

34 - وفي 29 حزيران/يونيه، لاحظت اللجنة أن التاريخ الذي طلبته الهند لتأجيل موعد تخليها يعني أنها ستكون ملزمة عندئذ بإجراء عمليتي التخلي الأولى والثانية في نفس الوقت.

ثالثاً - الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

ألف - وضع المعايير والمبادئ التوجيهية (قيم العتبات البيئية)

35 - في 28 و 29 و 30 حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في وضع معايير ومبادئ توجيهية، وأحاطت علماً بالتعليقات التي أحالها إليها المجلس خلال الجزء الأول من الدورة الثامنة والعشرين. ونظرت اللجنة في التعليقات ونقحت الاختصاصات المقترحة لفريق خبراء لما بين الدورات لدعم وضع قيم العتبات البيئية.

36 - وقررت اللجنة الإبقاء على عشرة خبراء كحد أقصى لكل فريق فرعي تابع لفريق الخبراء لما بين الدورات. وقد اتخذ هذا القرار على وجه الخصوص بناء على طلب المجلس الوارد في قراره [ISBA/27/C/42](#) من أجل إكمال وضع عتبات بيئية في إطار المرحلة 1 من إعداد المعايير والمبادئ التوجيهية الجاري حاليا، وهو ما يتيح مهلة زمنية قصيرة لفريق الخبراء لإنجاز عمله.

37 - ولاحظت اللجنة أن فريقا صغيرا من الخبراء من شأنه أن يعمل بكفاءة أكبر، مع مراعاة أنه من المتوقع أن يعمل فريق الخبراء لما بين الدورات عبر الإنترنت بشكل كامل من أجل تحقيق الفعالية من حيث التكلفة وحسن التوقيت، على نحو ما طلبه المجلس أيضا في قراره [ISBA/27/C/42](#). غير أن الصيغة الإلكترونية تجعل من الصعب على الأفرقة الكبيرة المشاركة بالقدر الكافي، لا سيما بالنظر إلى أن التمثيل الجغرافي المطلوب في الأفرقة سيغطي مناطق زمنية مختلفة. وسلط الضوء على أن الحد الأقصى لعدد المشاركين في كل فريق فرعي وهو 10 مشاركين لا يستثني الإسهامات المقدمة من جهات أخرى صاحبة المصلحة، حيث يمكن للخبراء المختارين أن يستفيدوا من شبكاتهم المهنية، مما يتيح إدراج معلومات خارجية في المراحل المبكرة من وضع العتبات. وستبدأ عملية تشاور مع أصحاب المصلحة بشأن مشاريع تقارير فريق الخبراء لما بين الدورات.

38 - وقرر المجلس في قراره [ISBA/27/C/42](#) أن يعمل فريق الخبراء لما بين الدورات، كخطوة أولى، على ثلاثة مواضيع محددة هي: درجة السمية؛ والتعكر واستقرار الرواسب المعلقة من جديد؛ والضجيج تحت الماء والتلوث الضوئي. وحيثما يتم تحديد ضغوط بيئية إضافية يحتمل أن تتجم عن عمليات التعدين في قاع البحار العميقة، يمكن معالجتها في مرحلة لاحقة.

39 - واتفقت اللجنة على أن الجدول الزمني المقترح يدل على وضع خطط عمل الأفرقة الفرعية ويخضع لذلك. ورأت أنه سيكون من المناسب توجيه دعوة لتقديم البيانات والمعلومات ذات الصلة لدعم عمل فريق الخبراء لما بين الدورات، على إثر عملية تحديد النطاق الأولية من قبل كل فريق من أفرقتهم الفرعية.

40 - وسيكون لكل من الأفرقة الفرعية رئيسان مشاركان ورئيس مشارك مناوب، بالإضافة إلى عشرة خبراء. ولن يُحسب أعضاء اللجنة ضمن الخبراء في كل فريق فرعي على حدة، وستستند تشكيلة الخبراء أساسا إلى الخبرة والتجربة العلمية والتقنية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وعُيّن الأعضاء التالية أسماؤهم كرؤساء مشاركين ورؤساء مشاركين مناوبين للأفرقة الفرعية التابعة لفريق الخبراء لما بين الدورات:

- درجة السمية: داو فيت ها وكارستن رولمان؛ المناوب: مورينو أندريس كامانيو؛
- التعكر واستقرار الرواسب المعلقة من جديد: مالكولم كلارك وتوموهيكو فوكوشيما؛ المناوب: سي - جونج جو؛
- الضجيج تحت الماء والتلوث الضوئي: مارك ألكوك وتيوفيل ندوغسا مبارغا؛ المناوبة: بيكي هيتشين.

41 - ومن المتوقع أن تفتح الأمانة باب الدعوة لترشيح الخبراء في الفترة من 14 تموز/يوليه إلى 15 أيلول/سبتمبر 2023. والدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة مدعوة إلى تقديم أسماء المرشحين للأفرقة الفرعية.

باء - استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة

42 - في 29 حزيران/يونيه، أحاطت اللجنة علماً بتقرير قدمته الأمانة عن التسلسل الزمني للأنشطة المضطلع بها في الفترة من 2021 إلى 2023 فيما يتعلق بإجراء تقييم بيان الأثر البيئي من قبل شركة ناورو المحدودة لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Incorporated) من أجل حملة اختبار مكونات نظام تجميع العقيدات المتعددة الغلزات، فضلاً عن الأنشطة الإشرافية التي اضطلعت بها الأمانة فيما يتعلق بالتحقيق في حدث التدفق الزائد.

43 - وفي 29 حزيران/يونيه و 3 و 4 تموز/يوليه، نظرت اللجنة في طلب المجلس الوارد في مقرره [ISBA/27/C/44](#) بأن تتقح اللجنة الوثيقة [ISBA/25/LTC/6/Rev.2](#). ولاحظ المجلس في ذلك المقرر أن العملية الحالية لاستعراض بيانات الأثر البيئي المتصلة باختبار مكونات التعدين أو الأنشطة الأخرى التي تتطلب تقييماً للأثر البيئي أثناء الاستكشاف ينبغي تنقيحها لكفالة أن تقدم اللجنة توصياتها إلى الأمين العام استناداً إلى الفقرة 41 (هـ)، بما في ذلك الأساس المنطقي الذي تستند إليه، وينبغي إرسالها إلى المجلس للعلم. وطلب المجلس أيضاً نشر أي توصية، مشفوعة بالتقييم النهائي للأثر البيئي، على الموقع الشبكي للسلطة.

44 - ونقحت اللجنة التوصية وفقاً لطلب المجلس. وستعيد الأمانة إصدار التوصية المنقحة بوصفها الوثيقة [ISBA/25/LTC/6/Rev.3](#)⁽⁶⁾.

رابعا - تخطيط الإدارة البيئية

ألف - اعتماد نهج موحد لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية والموافقة عليها واستعراضها

45 - ناقشت اللجنة تتقيح مشروع التوجيهات بشأن تيسير وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية ([ISBA/27/C/37](#))، على نحو ما طلبه المجلس في قراره [ISBA/26/C/10](#) والفقرة 13 من مقرره [ISBA/27/C/44](#)، في ضوء التعليقات الخطية المقدمة من الوفود. وبعد أن نظرت اللجنة مبدئياً في التقارير الخطية الثمانية في آذار/مارس، نظرت في التعليقات في فئات مختلفة (قانونية وسياساتية، وإجرائية، وتقنية) ولاحظت ضرورة مواصلة العمل بشأن العديد من المسائل الرئيسية.

46 - وكلفت اللجنة فريقها العامل المعني بخطة الإدارة البيئية الإقليمية بإجراء مزيد من التتقيح لمشروع التوجيهات. واتفق الفريق العامل على جدول زمني للاجتماع خلال فترة ما بين الدورات، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2023، لمناقشة التتقيحات اللازمة. واتفق على أن العمل فيما بين الدورات من شأنه أن ييسر إدخال التتقيحات اللازمة لمعالجة المسائل الرئيسية التي جرى تحديدها في التقارير الخطية وأن

(6) فيما يلي النص المنقح للفقرة 41 (هـ): "تواصل اللجنة استكمال استعراضها لبيان الأثر البيئي بناءً على الفقرة 69 من المرفق الأول لهذه التوصيات، وتقدم توصية إلى الأمين العام بشأن ما إذا كان يتعين إدراج البيان في برنامج الأنشطة بموجب العقد. ويخطر الأمين العام المتعاقد بذلك. وسيُرسل الأمين العام هذه التوصية، بما في ذلك الأساس المنطقي الذي تستند إليه، إلى المجلس للعلم، وستنشر على الموقع الشبكي للسلطة، مشفوعة ببيان الأثر البيئي النهائي".

يقدم الأساس المنطقي والمبررات المتصلة باعتباره، بغية توفير صيغة منقحة لمشروع التوجيهات لكي تنتظر فيها اللجنة في اجتماعها المقبل.

47 - وأحاطت اللجنة علماً بموجز أولي لنتائج حلقة العمل التي عقدت في الفترة من 1 إلى 5 أيار/مايو في تشيناي، الهند، بشأن وضع خطة للإدارة البيئية الإقليمية للمنطقة الواقعة في المحيط الهندي، مع التركيز على مرتفعات وسط المحيط وحوض المحيط الهندي الأوسط، وبمواصلة العمل على وضع الرئيسين المشاركين لحلقة العمل الصيغة النهائية لتقرير حلقة العمل ووثائق المعلومات الأساسية.

48 - وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بحلقة العمل المقبلة المزمع عقدها في طوكيو في شباط/فبراير 2024 بشأن وضع خطة إقليمية للإدارة البيئية لشمال غرب المحيط الهادئ. وستستند حلقة العمل إلى نتائج حلقات العمل السابقة التي عُقدت في تشينغداو بالصين في عام 2018 وحلقة العمل التي عُقدت عبر الإنترنت حول خطط الإدارة البيئية الإقليمية في عام 2020.

خامسا - إدارة البيانات

استعراض استراتيجية السلطة في مجال إدارة البيانات للفترة 2023-2028

49 - في 5 تموز/يوليه، رحبت اللجنة بالتقدم الكبير الذي أحرزته الأمانة فيما يتعلق بإدارة البيانات في السلطة. وأيدت اللجنة الاتجاه والأولويات المحددة في مشروع خريطة الطريق الاستراتيجية للفترة 2023-2028 للاستفادة من البيانات من أجل تنفيذ خطة عمل السلطة للبحوث العلمية البحرية التي أعدتها الأمانة، ووافقت على تقديم الدعم المستمر لتنفيذها ورصدها.

50 - وستتطلع اللجنة بأعمال في الفترة الفاصلة بين الدورات وستنظم اجتماعاً عبر الإنترنت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة وضع خطة عمل لتنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية وتقديم إسهامات فيها. وستنظر اللجنة في نتائج هذا العمل في اجتماعها المقبل أثناء الدورة التاسعة والعشرين.

51 - وأحاطت اللجنة علماً بدليل مستخدم قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData) لفائدة مديري بيانات الأمانة وبارشادات نموذج الإبلاغ الوارد في قاعدة البيانات DeepData بشأن تقديم البيانات الرقمية التي أعدتها الأمانة.

سادسا - المسائل التي أحالها المجلس إلى اللجنة

استخدام إجراء الموافقة الصامتة في اعتماد قرارات اللجنة وتحسين الإجراءات من أجل مزيد من الشفافية

52 - زُوِّدَت الأمانة باللجنة بتقرير يوجز الإجراءات والمنهجية التي ابتعتها اللجنة في استخدام إجراء الموافقة الصامتة خلال الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين⁽⁷⁾. ولاحظت اللجنة أن هذا الإجراء قد استخدم لتوحيد ممارسات العمل في وقت لم يكن فيه عقد اجتماعات حضورية ممكناً، وذلك بضمان المرونة اللازمة لأعضاء اللجنة للتشاور وإحراز تقدم في المناقشات. ونتيجة لذلك، أصبح استخدام إجراء الموافقة

الصامتة أداة تحت تصرف اللجنة للعمل خارج مواعيد الاجتماعات الحضرية ولضمان الكفاءة واستمرارية أعمالها. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن استخدام إجراء الموافقة الصامتة هو عملية تأكيد يمكن أثناءها إثارة اعتراضات، ولكن إذا لم يثر أي اعتراض، يدعم الإجراء التوافق في الآراء.

53 - ولاحظت اللجنة أن عدة جوانب من عملها لا بد أن تكون مستمرة بطبيعتها وحساسية من حيث الوقت في بعض الأحيان، بالنظر إلى أنه لا يستطيع جميع أعضاء اللجنة حضور كل اجتماع بكامله. ويمكن أن يظل استخدام إجراء الموافقة الصامتة أداة مفيدة في مساعدة اللجنة على المضي قدما في عملها خلال فترة ما بين الدورات، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن إجراء الموافقة الصامتة لا يتعارض مع النظام الداخلي للجنة. وستجرى دائما مناقشات مستفيضة داخل اللجنة قبل إخضاع أي وثيقة لإجراء الموافقة الصامتة، لأن الإجراء هو وسيلة لاتخاذ القرارات في نهاية عملية التشاور في اللجنة وليس بديلا عنها.

54 - ولاحظت اللجنة أنها ستواصل استخدام إجراء الموافقة الصامتة بالاقتران مع جلساتها العامة التي تعقد عن بعد وحضوريا، وستتظر في مرونة الحد الزمني البالغ 72 ساعة تبعا لطبيعة التقرير الذي يلزم اعتماده وطابعه التقني وما إلى ذلك، مع مراعاة الوقت من السنة أيضا. واتفقت اللجنة على الاسترشاد بالإجراء الوارد في المرفق الأول للوثيقة [ISBA/28/LTC/5](#).

سابعاً - مسائل أخرى

ألف - تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023

55 - في 6 تموز/يوليه، أحاطت اللجنة علما بالتقرير المتعلق بالخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2021-2023 وحالة تنفيذها. وأشار إلى أن الجمعية العامة التزمت، في قرارها [ISBA/25/A/15](#) و [ISBA/25/A/15/Corr.1](#) المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية، بتعزيز ممارسات العمل الحالية للسلطة، وبناء على ذلك دعت أعضاء السلطة والمراقبين، وكذلك أجهزة السلطة، إلى دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى.

56 - وأشارت اللجنة إلى أنه نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 على عمل أجهزة السلطة، لم يتسن تقديم التقارير للفترة 2021-2022. وبناء على ذلك، غطى التقرير المقدم إلى اللجنة للفترة 2021-2023. ولاحظت اللجنة أنها قد أسندت إليها المسؤولية عن 25 إجراء رفيع المستوى و 30 ناتجا من النواتج المتصلة بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

57 - ولاحظت اللجنة أيضا أنه في أيار/مايو 2023، كان قد أنجز 16 (52 في المائة) من الإجراءات والنواتج الرفيعة المستوى المسندة، بينما كان 15 منها (48 في المائة) لا يزال قيد التنفيذ. وقد أنجزت جميع النواتج المسندة للفترة المشمولة بالتقرير في إطار التوجهات الاستراتيجية 1 (أداء دور السلطة في سياق عالمي) و 8 (تحسين الأداء التنظيمي للسلطة) و 9 (الالتزام بالشفافية).

58 - وترد في المرفق الأول لهذا التقرير حالة إنجاز الإجراءات الرفيعة المستوى والنواتج المرتبطة بها المسندة إلى اللجنة للفترة المشمولة بالتقرير 2021-2023. وللاطلاع على مزيد من المعلومات والتفاصيل التي جمعتها الأمانة عن العمل المضطلع به بالنسبة لجميع النواتج، انظر المرفق الثاني.

باء - مشروع إشراك المرأة في بحوث أعماق البحار

59 - في 6 تموز/يوليه، استمعت اللجنة إلى إحاطة بشأن الاحتفال باليوم العالمي للمحيطات الذي نظمته الأمانة على الإنترنت في 8 حزيران/يونيه. وأبلغت اللجنة بأنه خلال الاحتفال انطلق البرنامج الإرشادي المعنون "شاهد تفوقهن" (See Her Exceed)⁽⁸⁾ الذي استُهل في إطار مشروع إشراك المرأة في بحوث أعماق البحار⁽⁹⁾. وأشارت اللجنة إلى أنه تم تعيين ثمانية من كبار الخبراء لتولي أدوار إرشادية وأن طلبات المتدربات مفتوحة حتى 31 آب/أغسطس 2023.

60 - وأثنت اللجنة على المشروع وعلى أهمية النتيجة الرئيسية المتوقعة منه، وهي تمكين وتعزيز الدور القيادي للعالمات من الدول النامية عن طريق زيادة دورهن ومشاركتهن في بحوث أعماق البحار. ورحبت اللجنة بالدعوة إلى أداء دور سفير برنامج "شاهد تفوقهن"، بما في ذلك عن طريق دعم نشر المعلومات وتحديد المتدربين والمدرّبين المحتملين في شبكات كل منهم. وسيهدف البرنامج الإرشادي إلى زيادة تمثيل العالمات من الدول النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في البحوث التي تجرى في أعماق البحار.

جيم - مشاركة السلطة الدولية لقاع البحار في المؤتمرات الحكومية الدولية

61 - في 4 تموز/يوليه، أحاطت اللجنة علماً بمعلومات مستكملة عن أنشطة الأمانة بشأن موضوع التلوث بالمواد البلاستيكية في أعماق البحار، ولا سيما في ضوء المفاوضات الجارية بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وأفادت الأمانة بأنها تعكف حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على الاستعانة بخدمة استشارية لتقييم المساهمة المحتملة للسلطة في تعزيز التحقيق في التلوث بالمواد البلاستيكية في قاع البحار العميقة. وشملت الخدمة الاستشارية دراسة عن حدوث وتوزيع الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في أعماق البحار، وهي الدراسة التي ستوفر مدخلات بشأن المواد البلاستيكية البحرية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. ورحبت اللجنة بهذا العمل وأحاطت علماً بمشروع محتمل لوضع مؤشر لسلامة المحيطات في قاع البحار العميقة، تقوم الأمانة بإعداده استناداً إلى نتائج العمل.

62 - وفي 6 تموز/يوليه، أحاطت اللجنة علماً بمشاركة الأمانة في عملية التفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ولاحظت أن السلطة شاركت، بناء على توصية من الدول الأعضاء فيها، في المؤتمر الحكومي الدولي بهدف تمثيل وجهات نظر السلطة وولايتها خلال المناقشات، وإبراز أهمية أحكام الصك الدولي الملزم قانوناً بالنسبة للسلطة وتحديد أي تداخل محتمل مع دورها وولايتها والمساهمة المحتملة للسلطة في تنفيذ هذه الأحكام بنجاح.

(8) انظر www.isa.org.jm/widsr-mentoring-programme.

(9) انظر www.isa.org.jm/capacity-development-training-and-technical-assistance/widsr-project.

المرفق الأول

حالة إنجاز الإجراءات الرفيعة المستوى والنواتج المتصلة بها المسندة إلى اللجنة
القانونية والتقنية للفترة المشمولة بالتقرير 2021-2023

معدل الإنجاز (بالنسبة المئوية)	معلق	قيد التنفيذ	أنجز		عدد البنود ذات الصلة بالفترة المشمولة بالتقرير	التوجهات الاستراتيجية
			تحقق	جارٍ		
100	-	-	-	1	1	التوجه الاستراتيجي 1: أداء دور السلطة في سياق عالمي
50	-	2	-	2	4	التوجه الاستراتيجي 2: تعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة
71	-	7	3	4	14	التوجه الاستراتيجي 3: حماية البيئة البحرية
لا ينطبق	-	1	-	-	1	التوجه الاستراتيجي 4: تعزيز إجراء البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه
20	-	4	1	-	5	التوجه الاستراتيجي 5: بناء قدرات الدول النامية
67	-	1	-	2	3	التوجه الاستراتيجي 6: ضمان المشاركة المتكاملة تكاملاً تاماً للدول النامية
لا ينطبق	-	-	-	-	-	التوجه الاستراتيجي 7: ضمان التقاسم العادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية
100	-	-	-	1	1	التوجه الاستراتيجي 8: تحسين الأداء التنظيمي للسلطة
100	-	-	-	2	2	التوجه الاستراتيجي 9: الالتزام بالشفافية
52	-	15	4	12	31	المجموع

المرفق الثاني

حالة تنفيذ اللجنة القانونية والتقنية للإجراءات الرفيعة المستوى ذات الصلة والنواتج
المتصلة بها للفترة المشمولة بالتقرير 2021-2023

يمكن الاطلاع على حالة تنفيذ اللجنة القانونية والتقنية للإجراءات الرفيعة المستوى ذات الصلة
والنواتج المتصلة بها للفترة المشمولة بالتقرير 2021-2023 (باللغة الإنكليزية فقط) على الرابط التالي:
[.annex-II-LTC-Outputs-2021-2023-rev-19_05_23.pdf \(isa.org.jm\)](https://isa.org.jm/annex-II-LTC-Outputs-2021-2023-rev-19_05_23.pdf)